لحماية المواطنين من المشاكل كالسرقة والاحتجاز من قبل الشرطة أو الحصول على مخالفات

الدلال: موقع إلكتروني لتوعية وتوجيه وإرشاد الراغبين بالسفر

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال تقديمه اقتراحًا برغبة قال في مقدمته إنه عادة ما يزداد عدد المسافرين في فصل الصيف ويكثر سفر العائلات والمواطنين لمختلف البلدان بقصد السياحة وغيرها، وقد يتعرض العديد منهم إلى أنواع مختلفة من المشاكل كالسرقة والاحتجاز من قبل الشرطة أو الحصول على مخالفات من تلك الدول المستضيفة لهم وذلك بسبب جهل الكثير منهم بقوانين ونظم تلك الدول وعدم مراعاة البعض لها كذلك.

مما يؤثر على المواطنين بالدرجة الأولى من جهة كما يؤثر أيضًا على سمعة الدولة خارجيًا وصورتها أمام الدول المستضيفة وشعوبها من جهة أخرى، ناهيك عن المسؤوليات الجسيمة التي تقع على عاتق السفارات الكويتية في الخارج نتيجة لتلك المشاكل التي يقع فيها المواطنون بحسن نية.واستنادًا إلى ذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة بالعمل على توعية المواطنين بما يختص بالتعليمات العامة للسفر إلى الدول المختلفة وذلك من خلال قيام وزارة الخارجية والجهات الأخرى المسؤولة في الدولة بحملة إعلامية توعوية وتثقيفية موسعة وإرشادية للمسافرين يتشارك فيها العديد من القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتوعية المواطنين بقوانين ونظم الدول المراد السفر إليها، والذي من شأنه أن يساهم في:

– حفظ أمن وحق المواطن خلال سفره.

– التسهيل على المواطن معرفة التصرف الصحيح والسليم في حالة حصول الحوادث في الدولة المستضيفة.

– إبراز الوجه الحسن « الصورة الحضارية للمواطنين » باحترامهم قوانين ونظم البلد المستضيف.

– توفير وقت وجهد على سفارات الكويت في الخارج للتعامل مع الحالات الغير ضرورية أو غير المعنية فيها للمواطنين الكويتيين.

وطالب الدلال في اقتراحه بالآتي :

1 – قيام وزارة الخارجية بالتعاون مع سفارات الدول في الكويت التي يقصدها المسافرون، إضافة إلى التنسيق مع مؤسسات الدولة وعلى الأخص وزارة الإعلام والطيران المدني والخطوط الجوية الكويتية ووزارة التربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعمل على لقيام بحملة توعوية وإرشادية للمسافرين يتشارك فيها العديد من القطاعات المختلفة لتوعية المواطنين بقوانين ونظم الدول الأخرى المراد السفر إليها وأهم ما يجب معرفته أو تجنبه في تلك الدول وذلك عن طريق عمل إعلانات وإرشادات مكتوبة وكذلك بمختلف وسائل الإعلام والتلفزيون والإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي وفي المطارات والطرق العامة للمسافرين.

2 – دعم الممثلين الدبلوماسيين الكويتيين في السفارات بما يسهل أداءهم أدوارهم في دعم المواطنين عن طريق وضع ضوابط للتواصل وتسهيل توفير الخدمات والدعم المطلوب.

3 – إقامة موقع إلكتروني وإنشاء حسابات رسمية في مواقع التواصل الاجتماعي يعنى بتوجيه وإرشاد الراغبين بالسفر وفيه معلومات توجيهية بشأن الدول التي يتم زيارتها

4 – التنسيق مع شركات حجوزات الطيران والمواقع الإعلامية المعنية بشأن السفر والسفريات للإعلان عن الحملة ودعمها، كذلك عن طريق وضع شاشات خاصة بالمطار والأماكن الحيوية والشوارع.

5 – عمل دورات تدريبية مجانية للتعرف على المناطق الجغرافية المختلفة لدول العالم التي يتم زيارتها وطبيعة سكانها وكيفية التعامل معهم ومع قوانين تلك الدول.

أكد على احترام الأحكام القضائية وضرورة العمل تحت مظلة الدستور

الطبطبائي: علينا طي صفحة الماضي بتفاصيله الشائكة

عمر الطبطبائي

أكد النائب عمر الطبطبائي احترام الأحكام القضائية وضرورة العمل تحت مظلة الدستور، مشددًا على أهمية طي صفحة الماضي بتفاصيلها الشائكة من أجل مصلحة البلد.

وقال الطبطبائي في بيان أصدره امس تعليقًا على الأحكام الصادرة في قضية مجلس الأمة:

في الوقت الذي سرنا كثيرًا حصول عدد من شباب هذا الوطن على أحكام بالبراءة أو الامتناع عن النطق بالعقاب، فإنه بقدر ذلك آلمنا صدور أحكام أخرى بالإدانة لإخوة لنا أصبحوا خارج وطنهم نتيجة لمواقفهم السياسية ومحاربتهم الفساد والمفسدين، وكون القضية التي أدينوا فيها كانت ردة فعل طبيعية من الشباب تجاه ما عانَاه وطننا الغالي في تلك الفترة

وأضاف «نلتمس الدوافع التي حملت هؤلاء الشباب لاتخاذ ذلك الموقف السياسي مدفوعين بالعوامل والحوادث السياسية التي كانت سائدة بالبلاد في ذلك الوقت والتي يعرفها الجميع».

وبين أنه «تقديرًا للظروف الإقليمية والدولية السائدة وما تشهده منطقتنا من عدم استقرار فإننا نتطلع جميعًا إلى طي صفحة الماضي ورأب الصدع ونبذ الخلافات بما يدعم وحدتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد تحت قيادة سمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – وانطلاقًا من توجيهاته السامية وحنكته المعهودة وحرصه على مستقبل شباب هذا الوطن وازدهار وطننا الحبيب».

وأضاف «نؤكد مجددًا على احترامنا الكامل للسلطة القضائية وأحكام القضاء الكويتي لكن استشعارنا لخطورة الموقف وانعكاسه السلبي على واقعنا السياسي والاجتماعي ولطي تلك الصفحة بتفاصيلها الشائكة ولحل هذه القضية لما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد يجعلنا نشدد على ضرورة العمل تحت مظلة الدستور، وحفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه

بما أن الدولة تكفل المعونة للموظفين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل

المطيري يقترح صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم دون تأخير

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري أنه تقدم باقتراح برغبة بأن تقوم الدولة بتنفيذ المطالب المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة بصرف الأجهزة التعويضية دون تاخير وصرف الميزات المالية الشهرية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم وأيضا بدء إجراءات سريان القانون على أبناء الكويتيات وغير محددي الجنسية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نص الدستور الكويتي في المادة الحادية عشرة منه على أن « تكفل الدولة المعونة للموظفين في حالة الشيخوخة او المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التامين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية »

وبناء على ذلك صدر القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي تضمن حقوقا لهذه الفئة ذات الاحتياجات الخاصة، تشمل الحقوق المدنية والسياسية والرعاية الصحية والاجتماعية، والخدمات التعليمية والتربوية والتدريب والتاهيل والاستخدام بالإضافة لمزايا وعقات ومخصصات في مجال التوظيف والتقاعد والقروض السكنية والأجهزة التاهيلية والتعويضية، مع مزايا خاصة الأشخاص الذي يرعون معاقين، رغم الأحكام الجيدة للقانون، إلا أن هناك مماطلة وتسويفًا في تنفيذه من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، الأمر الذي أقرغ القانون من تخبط وأثار استياء وعدم رضا المعاقين إلى الحد الذي دفعهم إلى تنفيذ اعتصام احتجاجًا على حرمانهم من حقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون، ولإنصاف هذه الشريحة من المواطنين وحرصًا على الالتزام بالقانون وعدم تعطيله دون مبرر.

لذا فإنني اتقدم بـ « الاقتراح برغبة » التالي:

أن تقوم الدولة بتنفيذ المطالب المشروعة للاشخاص ذوي الإعاقة وتحديدًا:

-1 صرف الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة دون تاخير وترك الخيار لهم في اختيار الأفضل دون الزامهم بأجهزة بشركة أوجهه معينة وفق المادة (44) من القانون.

-2 صرف الميزات المالية الشهرية لذوي الإعاقة ومن يرعاهم والتي نص عليها القانون وباثر رجعي قبل أو بعد قرارات التقييم.

-3 بدء إجراءات سريان القانون على ابناء الكويتيات وغير محددي الجنسية وفق المادة (2) من القانون.

-4 وقف إجراءات إعادة التقييم للحالات الحاصل اصحابها على شهادة إعاقة بعد 01/06/2012 م.

-5 إعادة تبعية اللجان الطبية الى مستشفيات وزارة الصحة كما كان الحال سابقا، وتنشيط عمل اللجان الموقفة.

لذوي الإعاقة ومن يرعاهم دون تأخير

ماجد المطيري

دعا مجلس الوزراء للإسراع بإجراءات إنشاء مقر دائم للوزارة

البراك : ما يتعرض له موظفو « التعليم العالي » يومياً كارثة

خالد البراك

طالب رئيس نقابة العاملين بوزارة التعليم العالي د. خالد البراك مجلس الوزراء بانهاء المعاناة اليومية التي يتعرض لها مئات الموظفين في وزارة التعليم العالي عبر الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء مبنى الوزارة المستقل لافتا الى انه تم تخصيص موقع للوزارة منذ سنوات وينتظر الإنشاء.

واكد د. البراك في تصريح صحفي ان ما يتعرض له موظفي وزارة التعليم يوميا بأحد الإبراج التجارية هو كارثة حقيقية سواء من حيث الازدحام المروري خارج المجمع التجاري وعدم تخصيص مواقف سيارات تكفي لآلاف الموظفين والمراجعين يوميا علاوة على الازدحام غير الطبيعي في عملية وصول الموظفين لمواقع دوامهم يوميا خلال فترات العمل داخل المجمع وكذلك خلال خروجهم من المبنى عند انتهاء الدوام.

واوضح ان هذا البرج ربما يكون مناسبا للاغراض التجارية او الانشطة التي تخص الشركات والسفارات وغيرها الا انه لا يصلح ابدا لموقع باهمية وزارة التعليم العالي التي تتعامل يوميا مع المئات من طلاب الجامعات والمبتعثين.ودعا د. البراك وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي الى تبني هذا المطلب المهم لجميع موظفي وزارة التعليم العالي وتوفير الميزانية اللازمة لإنشاء مبنى وزارة التعليم العالي وسرعة انجاز الإجراءات الحكومية اللازمة لذلك.

وقدم البراك التهنئة للعاملين بوزارة التربية لإنجاز مبنى وزارتهم الجديد والذي يعد صرحا حكوميا مميزا يخدم عشرات الالاف من الموظفين والمعلمين واولياء الامور يوميا مشددا في الوقت ذاته على ان وزارة التعليم العالي لا تقل اهمية عن وزارة التربية فيما تقدمه من خدمات لجمهور الطلاب واولياء الامور سواء من الدارسين في مختلف جامعات الكويت او دول العالم.

وختم د. البراك تصريحاته بمطالبة وكيل وزارة التعليم العالي دكتور صبيح المخيزيم بسرعة انتقال مبنى الوزارة خارج هذا المجمع مؤقتا لحين انشاء المبنى الدائم للوزارة خاصة مع افتتاح مقر لاستخراج تاشيرات السفارة التركية في المبنى والذي اصبح يعج بالاف المراجعين لهذا المجمع يوميا وشكل كثافة غير طبيعية داخل المبنى.

بحضور مراقب التنسيق والمتابعة في محافظة الفروانية ومجموعة من أهالي المنطقة

اجتماع في مختارية خيطان لمناقشة ظاهرة سكن العزاب

جانب من الاجتماع

بتوجيهات من محافظ الفروانيه الشيخ فيصل الحمود تم عقد اجتماع في مقر مختارية خيطان بحضور مراقب التنسيق والمتابعة في محافظة الفروانية ومختار منطقة خيطان ورئيس فريق طوارئ بلدية محافظة الفروانية ومجموعة من أهالي منطقة خيطان.

دار الاجتماع حول الشكاوي المقدمة من قبل بعض الأهالي حول تاجير سكن للعزاب داخل السكن الخاص، وقد تم حصر شامل لجميع المنازل في منطقة خيطان، وتم تسليم نسخه من الشكاوي المقدمة إلى رئيس فريق طوارئ بلدية محافظة الفروانية.وأمر محافظ الفروانية بسرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمتبعة بالتنسيق مع الجهات المعنية والجهات المختصة بخصوص تلك الشكاوي منوهاً في الوقت ذاته بأنه تمت مخاطبة مختارين مناطق محافظة الفروانية لعمل مسح شامل لكل منطقة على حدا حتى يتم القضاء على هذه الظاهرة من جذورها من جميع مناطق المحافظة.

خلال إحصائية إدارة السلامة لشهر يونيو

بلدية الأحمدي : إنجاز 880 معاملة

الحميدي المطيري

كشفت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الإحصائية الشهرية لإدارة السلامة بالاحمدي لشهر يونيو الماضي حيث تم انجاز 880 معاملة.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة السلامة الحميدي المطيري ان الإدارة أنجزت 880 معاملة اشتملت على 45 ترخيص السلامة للسكن الخاص والاستثماري والتجاري ، 2 رخصة تشوين ، 7 تجديد رخصة التشوين ، 13 تصريح طرق ، 9 تجديد تصريح الطرق ، 33 افراج عن كفالة مصرفية ، 230 تنبيها لمخالفة قواعد السلامة للسكن الإستثماري والتجاري ، 150 تقرير ميداني ، 47 استلام حدود ، 133 كتب إيصال التيار الكهربائي ، 102 شهادة نظافة ، 4 هدم ، 2 مخالفة اشتراطات السلامة .

كما دعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت أصحاب المعاملات الخاصة بعمليات البناء والهدم والترميم في حال وجود أي استفسار او شكوى، يمكنهم الاتصال بالخط الساخن 139 او التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبلدية @kuwmun